مشاركة الشباب السياسية في البلديات: الفرص والتحديات

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

تم إعداد هذا البحث بدعم مالي من مؤسسة هينرش - بُل مكتب الشرق الأوسط.
الآراء الواردة هنا تعبّر عن رأي «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»
وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة هينرش - بُل.

مشاركة الشباب السياسية في البلديات: الفرص والتحديات

كتابة: فكتوريا الخوري زوين

١ البلديات في لبنان: لمحة عامة

ينظّم عمل المجالس البلدية القانون رقم ١١٨ الصادر في ٣٠ حزيران ١٩٧٧ وتعديلاته. يعرّف هذا القانون البلديات على أنها «إدارة محلية تقوم، ضمن نطاقها الجغرافي، بممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون». فعليًا، كونها سلطة محلية، فهذا يعني أنها الأقرب إلى المواطنات والمواطنين، وبالتالي تكمن أهميتها في مدى تأثيرها على الحياة اليومية للسكان وعلى التنمية المجتمعية بتفاصيلها كافة.

تتوزع في لبنان ١٠٦٥ بلدية على مختلف المناطق، إلا أن توزيعها غير متوازن جغرافيًا وديموغرافيًا. يُحدَّد حجم المجلس البلدي بحسب عدد المسجلين في المنطقة، فإذا كان عدد المسجلين أقل من ألفين، يتكون المجلس البلدي من ٩ عضوات وأعضاء، و١٢عضوًا/ة للبلدية التي يتراوح عدد أهاليها المسجلين بين ٢٠٠١ و٤٠٠٠ شخص، ١٥ عضوًا/ة للبلدية التي يتراوح عدد أهاليها المسجلين بين٤٠٠١ و١٢٠٠٠ شخص، ١٨ عضوًا/ة للبلدية التي يتراوح عدد أهاليها المسجلين بين ١٢٠٠١ و٢٤٠٠٠ شخص، ٢١ عضوًا/ة للبلدية التي يزيد عدد أهاليها المسجلين عن ٢٤٠٠٠ شخص، أما بيروت وطرابلس فيتكوّن مجلساهما من ٢٤ عضوًا/ة.

وقد أعطى القانون المجالس البلدية صلاحيات واسعة في الشؤون المحلية، لكنها تبقى، في ظل غياب اللامركزية، مقيدة برقابة إدارية ومالية، مما يحدّ من استقلاليتها الفعلية ويبطئ عملها.

٢ البلديات في لبنان: لمحة عامة

تؤدّي البلديات دورًا أساسيًا في إدارة الشؤون المحلية وتحسين جودة حياة السكان ضمن نطاقها. بحسب ملخّص عن نص القانون، تهتم البلدية بصيانة الطرق والشوارع وإنارتها وإنشاء الأرصفة والمرافق العامة كالحدائق والملاعب والأسواق، كما تقوم بجمع النفايات ومعالجتها والعمل على حماية البيئة من التلوث وتهتم بتنظيم حركة المرور داخل نطاقها البلدي وتضع الإشارات الخاصة بذلك بالتعاون مع السلطات المعنية. يقع على عاتق البلدية أيضًا مراقبة البناء وتنظيمه عبر إصدار رخص البناء ومراقبة مطابقة الإنشاءات للقوانين المرعية وتعزيز الصحة العامة عبر مكافحة الأوبئة والأمراض وإنشاء المستوصفات والمراكز الصحية.

كذلك، تهتم البلدية بتشجيع الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية ودعم المؤسسات والمراكز التي تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

وتحصّل الرسوم والضرائب البلدية وفق ما تحدده القوانين، وتؤمّن الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والخدمات واقتراح المشاريع التنموية وإنجازها في مختلف القطاعات بما يتناسب مع حاجات المجتمع المحلي. وتهتم بحماية الأملاك العامة والخاصة الواقعة ضمن نطاقها البلدي بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة، كما تنسّق مع الوزارات والإدارات العامة لتنفيذ السياسات والخطط الحكومية على المستوى المحلي. يظهر ذلك المجالات المتعددة التي يمكن للبلدية أن تعالجها من كناسة وحراسة وبنى تحتية، إلى صحة وتربية وتعليم وتحديد رؤية المنطقة ومخطّطها الاستراتيجي بشكل دقيق.

أما عمليًا، وفي غياب اللامركزية الإدارية، فإن البلديات لا تزال مكبّلة بسبب بطء المعاملات وضعف التمويل والتجاذبات السياسية. غير أن البلديات أثبتت على مر السنين أنها لا تزال الواجهة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية التي مرّ بها لبنان، حيث أدّت دورًا أساسيًا في الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة، خاصةً في مجالات توفير الخدمات الأساسية والإغاثة وإدارة الكوارث مثلاً، كما خلال الحرب الأخيرة أو خلال جائحة «كورونا» وأزمة النفايات.

ويبقى دور البلديات التقريري والتنفيذي مصيريًا لحياة المواطنين/ات. فاليوم وأكثر من أي وقت، تحتاج البلديات إلى كل الموارد لدعم سياستها العامة ومشاريعها. وبالتالي، باتت التشاركية حاجة أساسية وليست مطلبًا، خاصةً لناحية مشاركة الفئات الشبابية.

٣ السياق: أهمية مشاركة الشباب على المستوى المحلي

عندما نتحدث عن المشاركة السياسية للشباب، فإننا نعني بها المشاركة في جميع مراحل صنع القرار، وليس في مرحلة التنفيذ فقط. إذا وضعت البلدية السياسات العامة واتخذت القرارات وخصصت الموارد، ثم طلبت من الفئات الشبابية خلال مرحلة التنفيذ المساعدة في التشريفات والاستقبالات، فإن ذلك لا يقع تحت خانة المشاركة السياسية. وحتى العمل التطوعي، على أهميته، إذا اقتصر على التنفيذ فقط، فهو لا يُصنَّف مشاركة سياسية فعلية.

إن المشاركة الفعلية للفئات الشبابية تخدم البلدية والمجتمع المحلي قبل أن تخدم الشابات والشباب أنفسهم. لذا، فإن الحديث عن إشراك الشباب لا ينطلق فقط من مبدأ حقوقي، بل من كونه حاجة ملحة لضمان سياسات محلية شاملة وفعالة تعكس تطلعات مختلف فئات المجتمع، وتستفيد من كامل طاقاته وقدراته.

تفرض محدودية الموارد التي تواجهها البلديات ضرورة قصوى لعدم تبديدها في غير موضعها الصحيح. فلو كانت البلديات تتمتع بفائض مالي ووفرة في الموارد والممتلكات العامة، لكان بإمكانها التخطيط وتنفيذ مختلف المشاريع بسهولة. إلا أن الواقع الحالي يحتّم على البلديات اتخاذ قراراتها بناءً على معايير الأولوية والفعالية. وتكمن الفعالية، ببساطة، في تحقيق أفضل استفادة مقابل أدنى كلفة. ففي حين تتمثل التكلفة في الموارد التي تستهلكها البلدية من وقت وجهد وأموال وأملاك عامة، يُقاس المردود بحجم الفائدة العامة المتحققة. وفي ظل استحالة تنفيذ المشاريع كافة ومعالجة المشكلات كافة دفعة واحدة، تبرز التشاركية كأفضل نهج لإدارة العمل البلدي. فإن إشراك الشباب منذ المراحل الأولى، سواء في دراسة الحاجات أو في تحديد القضايا ذات الأولوية والعمل على معالجتها، يساهم في تحقيق إدارة رشيدة للموارد واختيار السياسات العامة والمشاريع الأكثر إلحاحًا وارتباطًا بالواقع المحلي.

يحمل الشباب نظرة جديدة وأفكارًا مبتكرة وخبرات تقنية متقدمة تُمكّنهم من التعاطي مع قضايا معاصرة، مثل التحول الرقمي والتغيير المناخي وريادة الأعمال الاجتماعية، وهي قضايا أصبحت تشكّل تحديات أساسية في أي عملية تنموية. وعندما يُدمَج الشباب في صياغة السياسات المحلية وتنفيذها، تظهر تحولات جوهرية في أولويات العمل البلدي. وعند إشراك الفئات الشبابية، غالبًا ما تصبح السياسات أكثر اهتمامًا بقضايا التعليم النوعي وخلق فرص العمل اللائقة وحماية البيئة وتعزيز الإدماج الاجتماعي لكل الفئات المهمشة وتبنّي الحلول التكنولوجية لتحسين الخدمات.

إذا كان حقًا «الجنون هو أن تفعل الشيء نفسه مرة بعد مرة وتتوقع نتائج مختلفة»، فإن مشاركة الشباب تضخ دينامية جديدة في العمل البلدي، وتساهم في تحسين جودة السياسات والخدمات المحلية، وبالتالي فإنها تؤدي حتمًا إلى نتائج مختلفة. إذ إن الشباب، في طبيعتهم، أكثر استعدادًا لدفع عجلة الشفافية والمطالبة بالمحاسبة. كما أنهم يتمتعون بحس نقدي عالٍ تجاه الأداء العام، ما يجعلهم قوة تصحيحية ضرورية لتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد الإداري والمالي على المستوى المحلي.

٤ الإشكالية

لا تزال المشاركة الشبابية في البلديات ضئيلة، إذ إن الكثير من الشابات والشباب يعتبرون المشاركة السياسية بلا جدوى في ظل هيمنة الزعامة السياسية التقليدية على البلديات وإعادة ترشيح الوجوه نفسها وانتخابها على مر العقود. بحسب تقرير لليونيسف UNICEF، تفتقر معظم البلديات إلى «سياسات أو أطر عمل محددة لتعزيز مشاركة الشباب أو معالجة قضاياهم، مما يؤدي إلى تعميق الإحباط والعزوف السياسي». وقد أشارت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عن الحكم المحلي في لبنان إلى أن مشاركة الشباب في العمل البلدي محدودة للغاية، إذ بيّنت أن أغلب المجالس البلدية تتكوّن من فئات عمرية متقدمة، مع غياب شبه كامل لتمثيل الشباب تحت سن ٣٠ عامًا. كما أكدت التقارير وجود فجوة بين الشباب ومؤسسات الحكم المحلي نتيجة افتقار البلديات إلى سياسات شبابية داعمة.

٥ معوقات مشاركة الشباب

القيود الهيكلية والقانونية

يتسم الإطار السياسي في لبنان بالطائفية والحكم المركزي، ما يؤدي غالبًا إلى تهميش أصوات الشباب. يتجذر النظام السياسي اللبناني في الانقسامات الطائفية، حيث غالبًا ما تُبنى ترتيبات تقاسم السلطة على أسس دينية وطائفية تكون مثبّتة إما بالقانون وإما بالأعراف. وقد أدى ذلك إلى انتشار شبكات الزبائنية السياسية، حيث تؤدّي المحسوبيات والعلاقات الشخصية دورًا محوريًا في الوصول إلى الموارد والفرص. ونتيجة ذلك، يجد الشباب الذين لا يملكون روابط قوية داخل هذه الشبكات أنفسهم مستبعدين من العملية السياسية.

ويزيد من هذا التهميش الإبقاء على سن الاقتراع عند ٢١ عامًا، وعدم السماح بالترشح للمجالس البلدية قبل بلوغ سن ٢٥ عامًا، ما يحرم شريحة واسعة من الشابات والشباب من حق المشاركة المبكرة في صنع القرار المحلي. علاوةً على ذلك، يثني نقص آليات الشفافية والمساءلة داخل البلديات الشباب والشابات عن الانخراط في العمليات السياسية. كما يحبط غياب الآليات التشاركية الواضحة وضعف الشفافية الفئات الشبابية من الانخراط في أنظمة يعتبرونها مغلقة أو فاسدة.

التحديات الاقتصادية

يعاني الشباب اللبناني بشكل خاص من آثار ارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد. تشكّل الفجوة الاقتصادية تحدّيًا كبيرًا أمام المشاركة السياسية، إذ إن الشباب/ات الذين يكافحون لتأمين احتياجاتهم الأساسية غالبًا ما يعطون الأولوية للمردود المادي على حساب الانخراط السياسي. لا تقتصر هذه العوامل الاقتصادية على إضعاف قدراتهم على المشاركة في الأنشطة المدنية، بل تؤدي أيضًا إلى شعورهم بالإحباط وفقدان الثقة بالمؤسسات السياسية. كما أن هجرة الشباب بحثًا عن فرص أفضل في الخارج تزيد من تفاقم ضعف تمثيل الشباب في الحكم المحلي.

الحواجز الثقافية والسياسية

تكرّس المعايير المجتمعية والتصورات التقليدية فكرة أن الشباب يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة اللازمة لتولّي المناصب القيادية. هذه النظرة الثقافية تخفف من ثقة الشباب بأنفسهم وتحدّ من انخراطهم في عمليات اتخاذ القرار داخل البلديات.

ويُظهر المركز اللبناني للدراسات أن السياسة في لبنان ترتبط في ذهن الكثيرين، خاصة الأهل، بالعنف السياسي والانقسامات الطائفية، مما يجعل العائلات تتردد أو حتى تمنع أبناءها من المشاركة. فالخوف الاجتماعي من السياسة لا يزال يُعدّ أحد أبرز أسباب عزوف الشباب عن الانخراط السياسي.

لقد أدت عقود من عدم الاستقرار السياسي والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية إلى تراجع ثقة المواطنين/ات عمومًا بالمؤسسات السياسية في لبنان. وقد أدى ذلك إلى شعور الشباب/ات، الذين شهدوا إخفاقات النظام السياسي، بالإحباط والانفصال عن الحياة السياسية، معتقدين أن مشاركتهم لن تفضي إلى أي تغيير فعلي أو مؤثر.

كل ذلك لا يقلل من أهمية اندفاع الشباب والشابات الذي شهدناه في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يُترجَم حتى الآن تنظيميًا بشكل كافٍ.

٦ توصيات لتعزيز المشاركة السياسية الشبابية على المستوى البلدي في لبنان

توصيات هيكلية وقانونية

خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عامًا مما يشرك شريحة شبابية أكبر في العملية الانتخابية وبالتالي يزيد اهتمام الشباب في المشاركة المحلية.

تعديل قانون الانتخابات البلدية والاختيارية، بحيث يُستبدل اعتماد معيار «الأكبر سنًا» في حال تعادل الأصوات أو انتخاب الأقارب، باعتماد معيار «الأحدث سنًا» لتحديد الفائز/ة.

تعديل موازنة البلدية وإدراج باب مخصص للسياسات الشبابية يعيّن الحد الأدنى الذي يجب أن تخصصه البلديات في موازنتها السنوية لإدراج السياسات والمشاريع الشبابية.

إنشاء مجالس أو لجان شبابية استشارية داخل البلديات تشارك في دراسة الحاجات وإعداد الخطط التنموية وصياغة السياسات وتنفيذ المشاريع.

تعزيز الشفافية وإلزام البلديات بنشر بياناتها وقراراتها وخططها عبر منصات إلكترونية مبسطة وسهلة الوصول.

توصيات اقتصادية

تنظيم ورش تدريبية مجانية حول المهارات القيادية والإدارة المحلية وإعداد السياسات والمشاركة المدنية.

تشجيع الابتكار من خلال تبنّي برامج لاحتضان المبادرات الشبابية الابتكارية في التنمية المحلية.

دعم البرامج التطوعية المحلية وتمكين الشباب من تنفيذ مشاريع مجتمعية صغيرة ضمن بلدياتهم.

توصيات ثقافية وسياسية

تطوير المناهج الدراسية وزيادة شق عملي تطوعي في مادة التربية المدنية.

تنظيم برامج توعية للشباب على أهمية العمل البلدي وآليات المشاركة الديمقراطية.

إعطاء مساحات إعلامية تظهر نجاح المبادرات الشبابية على المستوى البلدي وإبراز البلديات التي ترسم وتنفّذ مبادرات شبابية تشاركية.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات، لاسيما الجامعة اللبنانية، لتعزيز ثقافة الانخراط في الشأن العام، خاصةً على المستوى المحلي.

تشجيع البلديات والسلطات المحلية على تبنّي خطاب يحترم قدرات الشباب ويعزز ثقتهم بأنفسهم كقادة تغيير.

المراجع

قانون الانتخابات البلدية والاختيارية - رابط

الدولية للمعلومات - رابط

مؤسسة أديان - رابط

مؤسسة كونراد أديناور - رابط

صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF) - رابط

الأمم المتحدة في لبنان - رابط

مؤسسة فريدريش ناومان للحرية (FNF) - رابط

المركز اللبناني للدراسات (LCPS) - رابط

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - رابط

مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) - رابط

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) - رابط

منظمة الرؤية العالمية - رابط

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb